

بمناسبة إقامة دورة مشتركة في معسكر كاظمة وكيل الحرس بحث التعاون العسكري مع وفد بنغلاديشي



م.هاشم الرفاعي مستقبلا الوفد البنغلاديشي

الحرس الوطني الكويتي والجيش البنغلاديشي لاسيما في المجال التدريبي، حيث يستضيف الحرس الوطني عددا من العسكريين من جمهورية بنغلاديش الصديقة الذين يشاركون في دورة بميامين الرمياة في معسكر كاظمة.

وأوضح الفريق الرفاعي أن هذه الدورة تأتي في إطار العلاقات العسكرية المتميزة بين البلدين وحرص القيادات على تبادل الخبرات، وتعزيز التعاون في مختلف المجالات، متمنيا أن يحقق منتسبو الدورة أقصى استفادة ممكنة، وأن يستمر هذا التعاون في المستقبل من أجل مزيد من التطوير.

استقبل وكيل الحرس الوطني الفريق الركن م.هاشم الرفاعي في مكتبه بالرئاسة العامة للحرس الوطني وفدا عسكريا من جمهورية بنغلاديش الصديقة. ورحب م.الرفاعي بالوفد الضيف ونقل إليه تحيات القيادة العليا للحرس الوطني ممثلة في رئيس الحرس الوطني سمو الشيخ سالم العلي ونائب رئيس الحرس الوطني الشيخ مشعل الأحمد. وأشاد بعقد العلاقات بين الكويت وجمهورية بنغلاديش الصديقة، منها بالعلاقات البناءة التي تجمع بين الجانبين في مختلف المجالات، لاسيما العسكرية.

وتخلل اللقاء بحث أوجه التعاون المشترك بين

وزراء شؤون التعاون يناقشون متابعة برامج العمل لزيادة فرص توظيف العمالة الوطنية سعي حكومي مستمر لجعل القطاع الخاص جاذبا للمواطنين



هند الصبيح

الصبيح: تنفيذ الكثير من البرامج لتحقيق هذا الهدف



وأوضحت أن جدول أعمال اجتماع الوزراء العمل الخليجي المشتركة لتحسين سوق العمل من حيث الحوكمة والسياسات والفاعلية والمساهمة في الناتج المحلي باتجاه تنويع مصادر الدخل.

وذكرت أن جدول أعمال هذه الدورة يحفل بموضوعات مهمة في المجال الاجتماعي أبرزها تقرير حول الإطار العام لقياس مؤشرات الجودة في مجال الرعاية الاجتماعية التي تسيها بالتعاون بشأن البرامج المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة بالرعاية الاجتماعية. وأشارت إلى أن جدول الأعمال يتضمن أيضا تقرير الإعاقة وقضاياها في دول مجلس التعاون وكذلك التقرير بشأن (التعاونيات) فضلا عن مشروع دليل لقياس الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات الأهلية

وأكدت وزيرة الشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح أن هناك الكثير من البرامج «ما زالت أمامنا لتطوير واقع العمل في القطاع الخاص وجعله ميدانا تنافسيا وجاذبا للمواطنين».

جاء ذلك في تصريح صحفي أدلت به الصبيح أمس قبيل توجهها إلى قطر لترؤس وفد الكويت المشارك في أعمال الدورة الـ32 لمجلس وزراء الشؤون في دول مجلس التعاون الخليجي التي تنطلق هناك غدا وتستمر يومين.

وقالت إن تطوير برامج العمل ستتم بالاستفادة من التجارب المتميزة في دول مجلس التعاون وخبرات المتخصصين في هذا المجال، ولاسيما منظمة العمل الدولية.

30 أسرة من أبناء الحضارة العالمية استفادت من «الأضاحي»

بنشري شعبان

أكد مدير إدارة العلاقات العامة في وزارة الشؤون عقيفة أكبر ان ادارة التوعية والإرشاد تسعى جاهدة لتعزيز مبدأ التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع إحياء الشعائر الإسلامية.

وقالت أكبر في تصريح صحفي ان ادارة التوعية والإرشاد نفذت بالتعاون المشترك مع بيت الزكاة مشروع الأضاحي المبردة وذلك خلال عيد الأضحي المبارك، حيث قدم بيت الزكاة لإدارة التوعية والإرشاد في أول وثاني أيام عيد الأضحي مجموعة من الأضاحي المنبوحة بالإضافة إلى

الطامي شدّد على بدء تنفيذ قرار مدة الإقامة لأي مقيم بصلاحية جواز السفر مطلع 2016 «الداخلية» تؤكد حرصها على دعم وتسهيل إجراءات عمال الزراعة

بنشري شعبان

أكد مدير إدارة شؤون الإقامة بمحافظة الجھراء العقيد المقدم د.سعود ناصر الطامي ان الإدارة العامة لشؤون الإقامة ستبدأ من أول شهر يناير المقبل تنفيذ القرار الوزاري الجديد الخاص بعدم تجاوز مدة منح الإقامة لأي مقيم بالكويت لمدة صلاحية جواز السفر، وذلك تطبيقا للمادة 12 من قانون إقامة الأجانب رقم 17 لسنة 1959 والمادة 15 مكررا من اللائحة التنفيذية لقانون إقامة الأجانب رقم 640 لسنة 1987 والتي تنص على أنه لا يجوز أن تزيد مدة الإقامة التي تمنح للأجنبي على مدة صلاحية جواز السفر.

وأوضح الطامي في تصريح صحفي بعد لقائه عددا من المزارعين ان الإدارة على أتم الاستعداد لتسهيل إجراءات العمال التابعين لمزارع العبدلي ووضع إمكانيات الإدارة لحل أي مشاكل تواجه المزارع الكويتي الذي يعمل في ظروف صعبة من أجل المساهمة في الأمن الغذائي وهذا أقل واجب تقدمه لهم ولدينا الاستعداد لاستقبال أي مزارع لديه أي مشكلة لحلها، ونرحب بالتعاون مع الاتحاد الكويتي للمزارعين ممثلا برئيس مجلس إدارته هادي الوطري وأعضاء مجلس الإدارة وجميع المزارعين بالبلاد الذين يساهمون بشكل مباشر في توفير الإنتاج النباتي.

وأوضح الطامي ان هذا الإجراء الذي تقوم به الإدارة العامة لشؤون الهجرة يأتي في إطار تنظيم العمل ويصب في صالح المواطنين والمقيمين، كما ان الفترة الممنوحة قبل الأول من يناير 2016 كافية لأي شخص للكشف عن تاريخ انتهاء صلاحية جواز السفر وترتيب أوضاعه قبل التوجه إلى إدارة شؤون الإقامة التابع لها لوضع الإقامة الجديدة، حيث ان النظام الجديد يقضي بضرورة وجود فترة زمنية كافية في جواز السفر بحيث لا تتجاوز مدة الإقامة الممنوحة لهذه الفترة فإذا انتهت مدة صلاحية جواز السفر فإن الإقامة تعتبر منتهية وفقا



المقدم د.سعود الطامي



هادي الوطري



بروشور حملة الداخلية

مدير شؤون الإقامة بالجهراء المقدم سعود الطامي ودعمهم للمزارع الكويتي وتخليص معاملاته في وقت قياسي وشعورهم الوطني اتجاه الجهد الذي يقوم به جموع المزارعين للمساهمة في الأمن الغذائي.

وقال الوطري ان مجلس إدارة الاتحاد الكويتي للمزارعين مستمر في مطالبته الحقبة التي من شأنها أن تكون داعما لاستمراره في الزراعة رغم كل الظروف التي تواجهه من طقس حار صيفا وبارد شتاء وتربة صعبة بالإضافة إلى قلة المياه وشحها في أوقات كثيرة ولن تقف مكتوفي الأيدي وستتطرق جميع الأسباب من أجل أن يعمل المزارع الكويتي بكل أريحية.

وقال الوطري ان مدير إدارة شؤون الإقامة في محافظة الجھراء المقدم سعود الطامي قدم العديد من التسهيلات وأبوابه مفتوحة بشكل دائم وقام بحل العديد من المشاكل التي تواجه المزارعين، كما أنه أصدر تعليماته بالاستعجال في معاملات جموع المزارعين، متمنيا أن يحذو حذوه جميع القيادات العليا والوسطى في جميع وزارات الدولة الخدمية التي يتعامل المزارع معها بشكل مباشر لأن المزارع يقوم بعمل وطني كبير يستحق أن يقف إلى جانبه كل مسؤول بالبلاد.

القانون ولا يجوز وضع إقامة جديدة إلا بعد تجديد صلاحية جواز السفر.

وشدد الطامي على المقيم ضرورة متابعة مدة صلاحية جوازات سفرهم والعمل على تجديدها قبل وقت كاف من تاريخ انتهاء مدة صلاحيتها ثم التوجه مباشرة لإدارة شؤون الإقامة المختصة للعمل على تسجيل بيانات تجديد جوازات سفرهم وكذلك نقل معلومات الإقامة من جوازات سفرهم القديمة إلى الجديدة.

ودعا الطامي المواطنين عامة والمزارعين على وجه الخصوص إلى متابعة مدة صلاحية جواز سفر مكفولهم من العمالة المنزلية وعمال المزارع وتحديث بيانات تجديد صلاحية الجواز بجهان الحاسب الألي في إدارة شؤون الإقامة التابعين لها حتى لا يتعرضوا لمخالفة قانون إقامة الأجانب.

استنكر حملة التشويه ضدهم من قبل هواة التصوير اتحاد الصيادين يؤكد عدم الاستغناء عن الوافدين

محمد راتب

وتابع أن قطاع الصيد لا يستغني عن العمالة الوافدة مثل قطاع العمارة والبناء والقطاع الصناعي وأغلب القطاعات التي تعتمد على الأيدي العاملة الوافدة نظرا لعدم توفر البديل الكويتي، مشيرا إلى أن هناك من قام بتصوير المارينا في النقعة والطرايد العائنة من صيد الميد وادعى أن كل هذا الميد تم صيده في الجون رغم أن خارج جون الكويت من رأس حمار شمالا وعند جزيرة مسكان وجزيرة فيلكا داخل الثلاثة أميال، بالإضافة إلى أن مدة فترة صيد الميد ستة أشهر وفترة منع صيده ست أشهر.

أكد رئيس الاتحاد الكويتي لصيادي الأسماك ظاهر الصويان أن مصيد جميع أعضاء الاتحاد هو للسوق المحلي، معربا عن استغرابه الشديد من وجود حملة على الصياد الكويتي من قبل هواة التصوير جانبت الحقائق وقامت بدل تصوير المخالفات بتصوير مجموعة من القراقرير المرخصة قانونيا، وأشارت إلى أن الصياد الوافد يستنزف الثروة السمكية رغم أنهم عمالة رسمية دخلوا البلاد بصورة قانونية ويساهمون في تحقيق الأمن الغذائي، ومصيدهم يباع في السوق الكويتي.



ظاهر الصويان



فهد السند

المحاضرة خبير أمراض الأسماك والاستزراع السمكي بالهيئة د.مصطفى محمد سعيد.

وأشار إلى المحاور الرئيسية التي تدور حولها المحاضرة والتي تتمثل في موقع الكويت وجغرافيتها والاستزراع المائي في الكويت وأيضا الاستزراع التكاملية وتقنيات الاستزراع المكثف ومقومات الاستزراع السمكي في المناطق الصحراوية وكذلك مستقبل الاستزراع السمكي في صحراء الكويت

والمشاريع المستقبلية للاستزراع السمكي بالمناطق الصحراوية بالكويت.

وأضاف السند أن الهيئة سوف تنظم عدة دورات متتالية والتي تتضمن كافة المواضيع التي تتعلق بالنشاط الزراعي خلال هذا الموسم وسيتم الإعلان عنها حسب البرنامج الزمني ومكان انعقاد الدورة حرصا على تحقيق الهدف المرجو من هذه الدورات.

وفد من الحرس يبحث تعزيز التعاون العسكري مع قوات الدرك التركية



اللواء ركن فالح شجاع

أنقرة - كونا: وصل وفد من الحرس الوطني الكويتي برئاسة قائد الحماية والتعزيز اللواء ركن فالح شجاع فالح أمس إلى أنقرة لبحث التعاون العسكري والأمني مع قوات الدرك التركية. وقال اللواء ركن فالح لشكونا، إن الزيارة تأتي في إطار تعزيز التعاون بين البلدين وتركيا والإطلاع على المهام العسكرية والأمنية لقوات الدرك التركية. وأضاف أن الزيارة تجسد حرص القيادة العليا للحرس الوطني على مواكبة كل ما هو جديد في المؤسسات الأمنية بالدول

الشقيقة والصديقة لدفع عجلة التطوير في الحرس الوطني سواء على صعيد التسليح أو التدريب. وأكد حرص الوفد على تبادل الخبرات ومتابعة المستجدات في تلك المؤسسة الأمنية التركية في إطار العلاقات المميزة التي تجمع بين البلدين الصديقين. ويضم الوفد كلا من المقدم ركن محسن علي حماد والمقدم تركي علبته مازن والرائد فايز يوسف مدوح والنقيب عبدالوهاب عدنان عبدالوهاب.

يستضيفه «المحاسبة» يومي 27 و28 الجاري البنك الدولي يشارك بورقة عمل في الملتقى العلمي لـ «الأرابوساي»



مقر البنك الدولي

زيادة الاعتماد على «التقارير المالية العادية» وعمليات التدقيق على الدول المقترضة، إلى جانب دعم برامج لبناء القدرات، إن دعت الحاجة لذلك، وقد طالبت الاجتماعات الفعالة التي عقدت بخصوص تقديم المحونات، بدءا بالمنتدى الرفع المستوى الذي عقد في باريس عام 2005 حول «فعالية المعونات»، بتعزيز النظم الائتمانية في الدول بما في ذلك أجهزة الرقابة العليا.

من جانبها، ذكرت منى الشامي أخصاصي رئيسي في الإدارة المالية في «الممارسات العالمية للحوكمة» (GGP) أن استراتيجية البنك تنحصر في تعزيز أجهزة الرقابة العليا بثلاثة عناصر وهي توفير التمويل للمساعدة الفنية والاستفادة من عمليات البنك لتعزيز قدرات وأثر أجهزة الرقابة العليا في الدولة، تعزيز الشراكات العالمية والإقليمية والفئاتية بين أجهزة الرقابة العليا، وتوفير الفرص التدريبية للمعلمين في البنك لتمكينهم من تنفيذ الاستراتيجية.

وأضافت الشامي أن البنك أترك منذ فترة طويلة أهمية إتقان أجهزة الرقابة العليا لنظم أوسع في الإدارة المالية العامة والتي تعتبر ضرورية في دعم أي دولة في تنفيذ سياسات التنمية، وفي مختلف أنحاء العالم، حيث إن التشخيص - بما في ذلك تقييم المساءلة المالية في الدولة، وتحليل الفجرات في عمليات المحاسبة والتدقيق في القطاع العام، والإنفاق العام وتقييم المساءلة المالية - أظهر ضعف التدقيق الخارجي في كثير من الدول النامية، واستلزم ضرورة تعزيز المؤسسات الرقابية بما في ذلك أجهزة الرقابة العليا، ولذلك أصبحت مسألة تعزيز وتدعيم بالنوع في استخدام نظم الدولة في التدقيق على العمليات التي يدعمها البنك. وقد سعى البنك الدولي إلى

يشارك البنك الدولي في أعمال الملتقى العلمي (التخطيط الاستراتيجي للمنظمات الرقابية - تجربة المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة «الأرابوساي» في التخطيط الاستراتيجي) والذي يستضيفه ديوان المحاسبة يومي 27 و28 أكتوبر 2015. ويقدم البنك خلال الملتقى ورقة عمل تحمل عنوان «دعم البنك الدولي لتعزيز أجهزة الرقابة العليا»، ويقول مانويل فارغاس كبير الاختصاصيين في الإدارة المالية في «الممارسات العالمية للحوكمة» (GGP)، إن البنك الدولي يقوم من خلال الممارسات العالمية للحوكمة (GGP) بدعم الدول في بناء مؤسسات مفتوحة وفعالة وخاضعة للمساءلة بهدف تحقيق التنمية الشاملة، ويعد الحكم الرشيد في صميم جدول أعمال التنمية ومن الأمور المهمة بالنسبة لهدفي مجموعة البنك الدولي وهي القضاء على الفقر المدقع، وتعزيز الرخاء المشترك. وأضاف أن الانتشار السريع اليوم لتكنولوجيا المعلومات إلى جانب الحركات الشعبية النشطة التي تحالب بمزيد من الشفافية والمساءلة وتقديم خدمات أفضل تدفع الدول إلى انتهاج الفرص لبناء حكومات أقوى وأكثر استدامة، ويعتبر البنك الدولي دول أجهزة الرقابة العليا هي الشركاء الرئيسيون في عملية التنمية، ولا سيما من خلال أدوارهم في تعزيز المساءلة بشأن استخدام الموارد العامة. وقد أدركت، وكالات التنمية الدولية، بما فيها البنك الدولي، منذ فترة طويلة الدور المهم الذي تؤديه أجهزة الرقابة العليا.

وأشار فارغاس إلى أن البنك الدولي في عام 2004 اعتمد استراتيجية تلزم بالتنوع في استخدام نظم الدولة في التدقيق على العمليات التي يدعمها البنك. وقد سعى البنك الدولي إلى